رئيس الوزراء يبحث مع وفد رسمي ألماني آخر التطورات السياسية والاقتصادية والإنسانية

مصطفى حذر من الوضع الكارثي في قطاع غزة ودعا إلى تكثيف الجهد الدولي لإغاثة شعبنا - وزير الدولة الألماني يؤكد استمرار دعم بلاده للجهود الإنسانية والتنموية ودعم الاستقرار

رام الله- الحياة الجديدة- التقى رئيس الوزراء محمد مصطفى، وفدا رسميا ألمانيا، برئاسة وزير الدولة الألماني برنارد كوتش، وبحضور ممثلة ألمانيا لدى فلسطين أنكه شليم، حيث جرى بحث العلاقات الثنائية بين البلدين، وآخر التطورات السياسية والاقتصادية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية.

وأكد رئيس الوزراء خلال اللقاء الذي عُقد في مكتبه بمدينة رام الله، امس، أهمية هذه الزيارة في ظل الظروف الدقيقة التي تمر القضية الفلسطينية والمنطقة، مشيدا بمواقف ألمانيا الداعمة لحل الدولتين، ودورها في دعم الجهود السياسية والإنسانية، الرامية إلى تحقيق الاستقرار وتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني.

ووضع مصطفى الوفد الألماني في صورة ما يجري على الأرض من تصعيد إسرائيلي متواصل، خاصة اعتداءات قوات الاحتلال والمستعمرين في الضفة الغربية، وما يرافقها من تقييد لحركة المواطنين عبر الحواجز العسكرية والإغلاقات، إلى جانب تصاعد إرهاب المستعمرين بحق المواطنين وممتلكاتهم في المدن والقرى، واستمرار السياسات الاستعمارية والخطوات الأحادية التي تقوض فرص تحقيق السلام.

كما حذر رئيس الوزراء من خطورة الأوضاع الإنسانية الكارثية في قطاع غزة، في ظل استمرار الخروقات الإسرائيلية لوقف إطلاق النار، ومنع إدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية بالشكل الكافي، مؤكدا ضرورة تحقيق تقدم حقيقي نحو وقف المعاناة الإنسانية، وتكثيف الجهود الإغاثية والخدمات الأساسية وصولا إلى مرحلة إعادة الإعمار.

وشدد مصطفى على الولاية السياسية والقانونية للحكومة الفلسطينية على كامل الأراضي الفلسطينية بما فيها غزة، مؤكدا أهمية دعم وحدة المؤسسات الفلسطينية وتمكين الحكومة من القيام بواجباتها في مختلف الأراضي الفلسطينية.

ودعا رئيس الوزراء، المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل للإفراج عن أموال المقاصة الفلسطينية المحتجزة، لما لذلك من أثر مباشر في قدرة الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين، إلى جانب ضرورة وقف إرهاب المستعمرين والإجراءات الإسرائيلية الأحادية، لما تمثله من تهديد خطير لإمكانية إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا.

من جانبه، أكد وزير الدولة الألماني، متابعة بلاده للتطورات في الأراضي الفلسطينية، وموقفها الثابت الداعم لحل الدولتين، والرافض للخطوات الإسرائيلية أحادية الجانب، خاصة ما يتعلق بالمخططات الاستعمارية، لا سيما في منطقة «E1» لما تشكله من تهديد لحل الدولتين وفرص تحقيق السلام، مشددا على ضرورة وقف اعتداءات الاحتلال والمستعمرين بحق الفلسطينيين، وأهمية ضمان دخول المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى قطاع غزة بشكل فوري وكافٍ، لتخفيف حدة الأزمة الإنسانية المتفاقمة في القطاع.

وجدد وزير الدولة الألماني تأكيده استمرار دعم بلاده للجهود الإنسانية والتنموية، والعمل مع الشركاء الدوليين على دعم الاستقرار وتحقيق التقدم السياسي.

محافظ جنين ووزير الصحة يبحثان الاحتياجات الصحية في المحافظة

جنين- الحياة الجديدة- بحث محافظ جنين كمال أبو الرب، ووزير الصحة ماجد أبو رمضان، الاحتياجات الصحية، وآلية تعزيز المنظومة الصحية في المحافظة وتطويرها.

واستعرض أبو الرب الواقع الصحي في المحافظة، مؤكدا أهمية الارتقاء به، وتعزيز الخدمات الصحية وإيصالها إلى كل المواطنين، مشيرا إلى التحديات التي تواجه الطواقم الطبية، خصوصا في ظل استمرار العدوان على جنين، وما يرافقه من ضغوطات كبيرة على الخدمات الصحية، وفي ظل الظروف الصعبة التي تعيشها فلسطين.

وتطرق أبو الرب إلى المشاريع الصحية التي تقع ضمن الخطة الإستراتيجية للمحافظة، وأبرزها البدء بتنفيذ مشروع إنشاء مستشفى حكومي جديد، والمقررة إقامته في بلدة عرابة، بدعم من الحكومة الهندية، وأهميته في هذه الوقت خاصة في ظل الهجمة الاستعمارية التي تتعرض لها جنين، ما يسهم في تخفيف الضغط عن مستشفى الشهيد خليل سليمان الحكومي، وتوسيع القدرة الاستيعابية للخدمات الصحية.

وقدم أبو الرب شرحا عن الأوضاع العامة في المحافظة، جراء استمرار عدوان الاحتلال، وما نتج عنه من أضرار طالت مختلف القطاعات الحيوية.

من جانبه، قال أبو رمضان: إن وزارة الصحة تعمل مع الشركاء كافة على توفير الخدمات الصحية لأبناء شعبنا، مضيفا أن الوزارة تدرك حجم الضغوط الكبيرة عليها والتي تواجه الطواقم العاملة في مختلف مرافقها الصحية، في ظل الأزمة المالية الخانقة الناجمة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي في احتجاز أموال شعبنا الفلسطيني، ما يترتب على ذلك من انعكاسات مباشرة على قدرة الوزارة على توفير الاحتياجات التشغيلية والدوائية، وضمان استدامة الخدمات الصحية، مؤكدا أن توفير الخدمات الصحية لأبناء شعبنا أولوية قصوى.

وأضاف أن الوزارة ستواصل بذل كل الجهود الممكنة لتعزيز جاهزية المرافق الصحية، وتوفير الاحتياجات الأساسية، بما يسهم في الحفاظ على تقديم الخدمات الصحية، وصون كرامة المواطن الفلسطيني وحقه في تلقي العلاج والرعاية الصحية.

وبحث المحافظ والوزير عددا من الملفات الطبية التي لها علاقة بنظام تحويل العلاج، وغيرها من الاحتياجات الصحية في محافظة جنين.

وكان الوزير رمضان قد زار مستشفى جنين الحكومي، واطّلع على أقسامه، والتقى مديره وسام بكر، وناقش معه أوضاع المستشفى والتحديات التي يواجهها في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على مدينة جنين ومخيمها.

شنّار: فلسطين ملتزمة بأعلى درجات الشفافية والمعايير الرقابية المصرفية المعتمدة دوليا

رام الله- الحياة الجديدة- قال محافظ سلطة النقد، رئيس بعثة دولة فلسطين إلى قمة مجموعة السبع (G7) يحيى شنّار، إن فلسطين تشكل بيئة مالية ملتزمة بأعلى درجات الشفافية والمعايير الرقابية المعتمدة دولياً.

وشدد خلال مشاركته في أعمال النسخة الخامسة من المؤتمر الوزاري العالمي المنعقد ضمن أجندة الاجتماعات الوزارية لمجموعة السبع (G7) في العاصمة الفرنسية باريس، على التزام دولة فلسطين بمواصلة مواءمة منظومتها الرقابية والتشريعية مع المعايير الدولية ذات الصلة، بما يضمن استقرار القطاع المالي الفلسطيني وترسيخ الثقة به على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وأكد شنّار، أن السياسة المالية والدبلوماسية الاقتصادية لدولة فلسطين تشهد حضوراً متقدماً ونوعياً يعزز مكانتها على الخارطة المالية الدولية، وذلك ضمن رؤية وطنية متكاملة تهدف إلى ضمان تدفق الأموال إلى فلسطين بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتمكين المؤسسات المالية من أداء دورها بكفاءة واستدامة، مشيراً إلى أن هذا الحضور يتعزز من خلال اللقاءات الثنائية والمشاورات التي يجريها الوفد الفلسطيني مع مختلف الوفود المشاركة، لافتاً إلى أن المشاركة الفلسطينية حظيت بتقدير الدولة المضيفة والوفود الدولية، في انعكاس للجهود المتواصلة التي تبذلها دولة فلسطين لتطوير منظومتها المالية وتعزيز حضورها الاقتصادي على المستوى الدولي.

وعلى هامش المؤتمر، عقد شنّار سلسلة من اللقاءات الثنائية والاجتماعات مع عدد من وزراء المالية والاقتصاد ومحافظي البنوك المركزية الدولية والعربية، من بينهم رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا «مينافاتف» حامد الزعابي، وسكرتير المجموعة سليمان الجبرين، وممثلة الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، ووزير الاقتصاد والسياحة الإماراتي محمد بن طوق المري، إذ جرى بحث سبل تعزيز التعاون المالي والمصرفي، وتطوير العلاقات الثنائية بما يخدم المصالح المشتركة ويدعم جهود التنمية الاقتصادية.

وتطرق، خلال هذه اللقاءات، إلى التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني في ظل الإجراءات الإسرائيلية، وفي مقدمتها أزمة تراكم فائض الشيقل نتيجة استمرار رفض الجانب الإسرائيلي استلامه من البنوك الفلسطينية، إلى جانب التهديدات المتعلقة بقطع علاقات المراسلة المصرفية بين البنوك الفلسطينية والإسرائيلية، واحتجاز أموال المقاصة.

وشدد شنّار على أن التطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا المالية والابتكارات الرقمية تفرض تحديات متزايدة أمام الجهات الرقابية والمؤسسات المالية، الأمر الذي يستوجب تعزيز التنسيق الدولي وتطوير أطر رقابية أكثر مرونة وفاعلية للتعامل مع المخاطر المستجدة المرتبطة بالجرائم المالية، مشيراً إلى أن فلسطين عملت خلال السنوات الماضية على تطوير بنيتها التحتية الرقمية بما يتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية المعتمدة.

وتناولت أعمال المؤتمر عدداً من القضايا المرتبطة بمكافحة الجرائم المالية والحد من استغلال التكنولوجيا المالية في الأنشطة غير المشروعة، إضافة إلى بحث دعم جهود الشمول المالي خاصة في المناطق المهمشة.

يشار إلى أن المؤتمر يُعد أحد أبرز المحافل الدولية ذات الحضور الدبلوماسي والاقتصادي والمالي رفيع المستوى، وشارك فيه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ووزير الخزانة الأميركي سكوت بيسنت، ووزير الاقتصاد والمالية والسيادة الصناعية والطاقة والرقمنة الفرنسي رولان ليسكور، ورئيس البنك الدولي أجاي بانغا، والمديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا، وممثلين رفيعي المستوى عن دول مجموعة السبع، فضلاً عن مشاركة واسعة لخبراء ومسؤولين دوليين يمثلون أكثر من 60 دولة، إضافة إلى مؤسسات مالية ومنظمات دولية.

برهم يُطلع وزيرا بريطانيا على واقع التعليم في فلسطين

لندن- الحياة الجديدة- أطلع وزير التربية والتعليم العالي أمجد برهم، وزير شؤون الشرق الأوسط البريطاني هيمشفولكنر، على واقع التعليم في فلسطين.

جاء ذلك ضمن زيارته الرسمية للعاصمة البريطانية لندن، على هامش مشاركته في المنتدى العالمي للتعليم، وفي إطار تعزيز الشراكة الدولية لتسليط الضوء على واقع التحديات التي تواجه المسيرة التعليمية في فلسطين.

وتخلل الاجتماع تنظيم لقاء افتراضي حي ومباشر لمديرية تربية الخليل، استهدف مدرسة بنات ياسر عمرو الثانوية في البلدة القديمة، التي تواجه بشكل يومي ممارسات الاحتلال ومستعمريه وانتهاكاتهم.

واستعرض برهم، برفقة مدير عام تربية الخليل عاطف الجمل، وأسرة المدرسة وطالباتها، حجم التحديات اليومية التي تعيق سير العملية التعليمية.

وأكدت الطالبات وإدارة المدرسة وكوادرها في حديثهن للوزير البريطاني التمسك بالحق في التعليم رغم كل المضايقات، واستعرضن بعض القصص عن معاناتهن وعرقلة وصولهن الآمن إلى مدرستهن.

وقال برهم: «إن مدرسة ياسر عمرو تمثل نموذجا حيا لما تعانيه عشرات المدارس الفلسطينية من انتهاكات مستمرة من الاحتلال والمستعمرين، وهي تجسيد يومي للإصرار الفلسطيني على التعلم وسط أصعب الظروف».

وشهد اللقاء تأكيدا على ضرورة تأمين وصول الأطفال والطلبة إلى مقاعدهم الدراسية بحرية وأمان، ودون أي عوائق أو ممارسات ترهيبية تمس مسيرتهم التعليمية، والاستماع لأحلام الطالبات وطموحاتهن في المستقبل؛ إذ أكدن رغبتهن في العيش بحرية وكرامة والتعلم في ظل ظروف مستقرة وآمنة.

كما استعرض برهم الهجمة الشرسة التي يتعرض لها القطاع التعليمي في قطاع غزة، مشيرا إلى ارتقاء آلاف الشهداء من الطلبة والمعلمين والأكاديميين، إلى جانب التدمير الممنهج والمستمر للمدارس والجامعات ورياض الأطفال، والاعتداءات التي تطال التعليم في المناطق المسماة «ج» والقدس وغيرها؛ ما يتطلب موقفا دوليا حازما لحماية الحق في التعليم ومستقبل الأجيال الناشئة.

ورقة بحثية جديدة يستعرضها «ماس» حول المناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة المحتلة

رام الله- الحياة الجديدة- ناقش معهد أبحاث السياسات الاقتصادية «الآثار الاقتصادية للمناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية: العمالة، والتلوث البيئي، وعرقلة اللوجستيات الفلسطينية»»، وذلك وجاهياً في مقر المعهد وعبر تقنية الزووم.

واكد منسق البحوث في المعهد د. سامح حلاق على الأهمية الكبيرة لمناقشة هذا الموضوع الذي يكشف عن الطبيعة المركبة لهذه المناطق الصناعية، والتي تتجاوز دورها الإنتاجي لتعمل كأداة للسيطرة الاقتصادية وإعادة توجيه الموارد، ما يفرض ضغوطاً مباشرة على فرص التنمية الفلسطينية، ويستدعي اهتماماً عاجلاً.

وأعد الورقة الخلفية د. وليد حباس الباحث في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، فيما قدم كل من د. ماهر حشيش مستشار وزير الصناعة، ود. سهى عوض الله الأمين العام للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية مداخلاتهم وتعقيباتهم على الورقة.

واستعرض الباحث حباس تحليلاً شاملاً للآثار الاقتصادية للمناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية، بوصفها جزءاً من بيئة استيطانية توسعية تحاصر الحيز الجغرافي وتضر عبر عدة مستويات بالاقتصاد الفلسطيني. وأشار إلى وجود نحو 35 منطقة صناعية في الضفة الغربية، تشمل مناطق للصناعات الثقيلة مثل المعادن والكيماويات والبلاستيك والإسمنت، إضافة إلى حدائق صناعية، وتكنولوجية، ومجمعات تجارية، وخدمية. وبين أن هذه المناطق تسهم في تعزيز الربط الاقتصادي بين المستوطنات وإسرائيل، كما انها ترتبط بشبكات الطرق الالتفافية والمحاور الرئيسية.

وأوضح الباحث أن الورقة تحدد خمسة آثار رئيسية على الاقتصاد الفلسطيني. أولاً، تعميق تبعية العمالة الفلسطينية عبر سوق عمل غير متكافئ يقوم على أجور منخفضة وهشاشة قانونية. ثانياً، جذب بعض الاستثمارات الفلسطينية إلى هذه المناطق، بما يعكس غياب الرقابة الجدية. ثالثاً، تعطيل الحركة التجارية نتيجة تجزئة الجغرافيا الفلسطينية وارتفاع تكاليف النقل والتجارة. رابعاً، تصاعد التلوث البيئي نتيجة نقل الصناعات الملوثة إلى تلك المناطق في ظل ضعف الرقابة التنظيمية. وخامساً، مصادرة الأراضي الزراعية وتدهور الموارد الطبيعية، الأمر الذي ينعكس سلباً على الإنتاج الزراعي ويهدد الأمن الغذائي.

وفي تعقيبه على الورقة، أكد حشيش أن الحكومة الفلسطينية تولي أهمية كبيرة للدراسات التي يقدمها معهد ماس. مشيراً إلى أن السياسات الإسرائيلية تشجع الاستيطان عبر تقديم حوافز وتسهيلات للمناطق الصناعية المقامة في المستوطنات، معتبراً أن هذا الاستثمار الإسرائيلي يأتي في سياق مشروع استيطاني إحلالي ومحاولة لشرعنة الاستيطان.

كما بين حشيش أن الحكومة الفلسطينية تولي اهتماماً كبيراً للمناطق الصناعية الفلسطينية لما توفره من تعزيز للصمود وخلق فرص عمل، مشيراً إلى أن مدينة جنين الصناعية سوف ترى النور قريباً، وستشكل باكورة للاقتصاد الفلسطيني مع توجه مستثمرين فلسطينيين من أراضي فلسطين 48 للاستثمار فيها. وأضاف أن الحكومة الفلسطينية تمنح المنتج الوطني الفلسطيني إلزاماً في العطاءات، وتركز على دعم الطاقة المتجددة في المناطق الصناعية الفلسطينية لتقليل تكاليف الإنتاج.

بدورها قالت عوض الله إن انخراط بعض المستثمرين والعمال الفلسطينيين في المناطق الصناعية الإسرائيلية لا يعكس بالضرورة قبولاً بالمشروع الاستيطاني، بل بالفجوة الكبيرة بين البيئة الاستثمارية الفلسطينية المقيدة، والبيئة التي توفرها المناطق الصناعية الإسرائيلية من حيث البنية التحتية والاستقرار وسهولة الوصول إلى الأسواق. أكد الحضور في مداخلاتهم على ضرورة تسليط الضوء على الأضرار البيئية التي تخلفها المناطق الصناعية في المستوطنات، إلى جانب ضرورة تغطية الورقة حجم الاستثمار الفلسطيني في هذه المناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية، ومستوى الوجود الفلسطيني داخلها.